ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قرنٌ من الدبلوماسية العراقية
استلهام دروس الماضي ورسم رؤى المستقبل

حيدر جليل خلف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قرنٌ من الدبلوماسية العراقية: استلهام دروس الماضي ورسم رؤى المستقبل

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

حيدر جليل خلف / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل وزارة الخارجية العراقية، التي تحتفل هذه الأيام بالذكرى المئوية لتأسيسها، حيث لعبت الوزارة على مدى المائة عام الماضية دوراً محورياً في تشكيل العلاقات الخارجية للعراق، والتنقل عبر ديناميكيات إقليمية معقدة، وإدارة دبلوماسية البلاد على الساحة العالمية، وقد حققت نجاحات يُشار لها بالبنان، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التاريخ الغني، تواجه الوزارة تحديات كبيرة تُعيق بعض فعاليتها في عالم مترابط ومتشابك، وتتعمق هذه الورقة في هذه التحديات، مع التركيز على البنية التحتية القديمة، والوصول الدبلوماسي المحدود، والحاجة المُلحَّة إلى التحديث والمواكبة في بعض مفاصلها.

إن أحد المكونات الرئيسة لهذه الدراسة هو التقييم النقدي للاتجاه الاستراتيجي الحالي للوزارة، وفحص كيفية مواءمة السياسة الخارجية العراقية مع الأولويات الوطنية والاتجاهات العالمية، كما تقيم الورقة دور الوزارة في تعزيز صورة العراق العالمية، وتعزيز السلام، والتعاون الاقتصادي، والدبلوماسية الثقافية، وتحدد الثغرات الحرجة في الاستراتيجيات الدبلوماسية العراقية، وتُقدم تحليلاً شاملاً لكيفية إصلاح جهاز السياسة الخارجية للبلاد لتعزيز مكانة العراق ونفوذه الدوليين.

تقترح هذه الورقة سلسلة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ والتي تهدف إلى الإسهام في تحويل وزارة الخارجية إلى مؤسسة أكثر ديناميكية وفعّالية، وتشمل هذه التوصيات تبنّي الممارسات الدبلوماسية الحديثة، وتحسين البنية التحتية التكنولوجية للوزارة، والاستثمار في بناء قُدرات الدبلوماسيين، والاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية كأدوات لتعزيز العلاقات الخارجية للعراق، كما تدعو الورقة إلى مشاركة أكثر قوة واستباقية في المنتديات الدولية، وضمان أن يلعب العراق دوراً مهماً في معالجة التحديات العالمية، من الأمن الإقليمي إلى الاستدامة البيئية، وغيرها من القضايا الرائجة الآن على المستوى الإقليمي والعالمي، والتي تُشكل جزءاً كبيراً من التواصل الدبلوماسي الدولي.

تسلط هذه الورقة الضوء على إمكانات وزارة الخارجية في دفع ظهور العراق كفاعل عالمي محترم ومؤثر، ومن خلال تنفيذ الإصلاحات المقترحة، يمكن للعراق تعزيز تواصله الدبلوماسي، وبناء علاقات أقوى مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع، وتعزيز السياسة الخارجية التي تدعم التنمية الوطنية والسلام، فضلاً عن أن التحول الناجح لوزارة الخارجية العراقية سوف يتطلب الالتزام والرؤية والاستثمار الاستراتيجي، ولكن الفوائد التي تعود على مكانة العراق العالمية وآفاقه المستقبلية هائلة.

المقدمة

تحتفل وزارة الخارجية العراقية بالذكرى المئوية لتأسيسها في عام 2024، حيث سيشهد يوم 24 تشرين الثاني من هذا العام مرور مائة عام على تأسيس الوزارة، وهي علامة فارقة توفر فرصة للتفكير في دورها المحوري في تشكيل السياسة الخارجية والهُوية الدبلوماسية للعراق، إذ تأسست الوزارة في السنوات الأولى من قيام الدولة العراقية الحديثة، وكانت شاهداً ومشاركاً في بعض أكثر اللحظات الحاسمة في تاريخ البلاد، حيث تعاملت مع تفاعلات إقليمية معقدة وتحولات عالمية واضطرابات داخلية.

على مدار القرن الماضي، تطورت الوزارة من إدارة الشؤون القنصلية الأساسية وتمثيل سيادة العراق؛ إلى أن أصبحت لاعباً مهماً في الدبلوماسية الإقليمية والعالمية، وعملت ممثلاً فاعلاً للعراق في المؤسسات المتعددة الأطراف، ولعبت دور الوسيط في الصراعات الدولية، وسعت إلى إبراز تطلعات العراق السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم، ومع ذلك، لم تكن رحلتها خالية من التحديات، إذ تأثرت بتقلبات التاريخ المضطرب للعراق، بما في ذلك الحروب والعقوبات وتغييرات النظام، وهو تأثير عميق على هيكل الوزارة وأولوياتها وقدراتها.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف التطور التاريخي للوزارة وإنجازاتها ونواقصها، مع التركيز على كيفية تكيفها لتلبية احتياجات السياسة الخارجية العراقية المعاصرة، وتبدأ الدراسة بتسليط الضوء على الفترة التأسيسية للوزارة ونموها المؤسسي خلال حقبة مملكة العراق، والانتقال عبر جمهورية العراق، والتكيف مع متطلبات عالم ما بعد عام 2003، ويولى اهتمام خاص لقدرة الوزارة - أو افتقارها - على الحفاظ على الاستمرارية والفعالية وسط الاضطرابات السياسية والمؤسسية المتكررة.

كما تتناول الدراسة أيضاً سؤالاً مركزياً يتمحور حول كيفية تمكن وزارة الخارجية من تعزيز أدائها في السنوات القادمة لضمان التمثيل الفعّال للعراق في بيئة عالمية سريعة التغيُّر، وللإجابة على هذا السؤال، تحدد الورقة التحديات الرئيسة، بما في ذلك التحولات الجيوسياسية، وصعود الدبلوماسية الرقمية، والطلب على التحديث المؤسسي، كما تقيم هذه الورقة دور الوزارة في مجالات السياسة الخارجية الرئيسة، مثل العلاقات الإقليمية، ودبلوماسية الطاقة، ومبادرات بناء السلام.

بهذا، تتبنى هذه الورقة نهجاً موجهاً نحو السياسات، وتقدم فحصاً تفصيلياً للاستراتيجيات الماضية والحالية مع صياغة توصيات قابلة للتنفيذ للمستقبل، وتؤكد على أهمية مواءمة أولويات السياسة الخارجية العراقية مع المصالح الوطنية والفرص العالمية والاتجاهات الناشئة.

من خلال تحليل معتمد على السياق التاريخي والرؤى القائمة على الأدلة، تطمح هذه الورقة إلى المساهمة في خطاب أوسع نطاقاً حول إصلاح جهاز السياسة الخارجية العراقي، والهدف النهائي هو المساهمة في تمكين الوزارة من العمل كمؤسسة استباقية ومتكيفة لا تحافظ على سيادة العراق فحسب، بل وتدافع أيضاً عن دورها كعامل استقرار إقليمي وشريك عالمي في السلام والتنمية.

كما تسعى الورقة إلى تحديد الموضوعات والأسئلة والأهداف الرئيسة التي ستوجه المناقشة، كما تمهد الطريق لاستكشاف أعمق لكيفية تمكن وزارة الخارجية من تحويل دروس قرنها الأول إلى مخطط للنجاح في قرنها الثاني القادم.

السياق التاريخي وتطور الشؤون الخارجية العراقية

يُعد تاريخ وزارة الخارجية العراقية شهادة على مرونة البلاد وطموحها على الساحة العالمية، فمنذ تأسيسها عام 1924، أعطت الأولوية في البداية لتأسيس العراق كدولة مستقلة وسط النفوذ الاستعماري المنتشر آنذاك، وكانت النجاحات الدبلوماسية المبكرة، مثل الانضمام إلى عصبة الأمم عام 1932، رمزاً لظهور العراق كفاعل سيادي في السياسة الدولية، حيث أكدت هذه السنوات التكوينية على العلاقات الثنائية مع الدول العربية المجاورة والاعتراف الدولي الأوسع[1].

خلال منتصف القرن العشرين، أصبحت السياسة الخارجية العراقية متشابكة مع الهوية الإقليمية والقومية العربية، وتولَّت الوزارة دوراً قيادياً في جامعة الدول العربية، ودعمت قضايا مثل الدولة الفلسطينية ومعارضة الإمبريالية الغربية، كما شكلت الحرب الباردة المزيد من المشاركات الخارجية للعراق، حيث تنقلت الوزارة بين التحالفات مع الكتلة السوفيتية والغرب، مؤكدة في كثير من الأحيان على عدم الانحياز، كما شهدت هذه الفترة استضافة العراق ومشاركته في العديد من القمم الإقليمية والدولية، مما عزز مكانته كقوة إقليمية مؤثرة.

1 - وثائق الانضمام منشورة على موقع وزارة الخارجية عبر:
https//:mofa.gov.iq/geneva?/p.3191=

مع ذلك، كانت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين محفوفة بالتحديات، فقد أدت الحرب بين إيران والعراق، وحرب الخليج، والعقوبات الدولية، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 إلى تعطيل العلاقات الخارجية للعراق بصورة خطيرة، وأضعفت هذه الأحداث قدرة الوزارة على العمل بشكل فعال، حيث تحول التركيز الدبلوماسي إلى معالجة الصراعات وإعادة بناء التحالفات وتخفيف عزلة العراق[2]، ويعكس تعافي الوزارة في السنوات الأخيرة الجهود الأوسع التي يبذلها العراق لإعادة بناء مكانته الدولية مع معالجة الإرث المعقد لهذه العقود المضطربة[3].

يمكن لنا في حال تتبعنا التحولات في عمل وزارة الخارجية العراقية من عام 2003 إلى عام 2024 عن أن نفصل هذه الفترة إلى أربعة مراحل مميزة تشكلت بفعل الديناميكيات السياسية والإقليمية والدولية، يمكن حصرها بالآتي:

1- إعادة الإعمار وإعادة التنظيم بعد عام 2003:

بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، واجهت الدبلوماسية العراقية تحديات في إعادة بناء العلاقات الدولية، وكان التركيز على التغلب على العزلة الناجمة عن السياسات السابقة وإعادة تأسيس الاتصالات مع الدول المجاورة والمجتمع العالمي، وقد لعب حينها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة دوراً مهماً في دعم النظام السياسي العراقي الجديد وهياكل السياسة الخارجية على الرغم من عمل العراق بمبدأ الاستقلالية الذاتية[4] المتناسقة مع المصالح الوطنية، مع الإشارة إلى أن رؤية الولايات المتحدة للعراق الجديد لم تكن رؤية طموحة وليس مخطط لها جيداً[5]. وعلى الرغم من تعقيد هذه الجهود بسبب كمية التحديات والمخاطر الأمنية والتشتت السياسي شهدت السنوات الأولى سعي العراق للحصول على الاعتراف بانتقاله الديمقراطي مع إدارة العلاقات المتوترة مع الدول العربية.

2 - سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 اليات صنع القرار وأدوات التنفيذ، عبد الستار هادي الجنابي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (3)، دراسة متوفرة عبر الرابط: https://2u.pw/6CiHEaxA.

3 - تقييم عام للسياسة الخارجية العراقية تجاه التطورات الإقليمية، محمد معزز الحديثي، جامعة النهرين، 2024، بحث منشور على الرابط الآتي: https://2u.pw/gGR7okFP,

4 - مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية، علي زياد العلي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.

5 - بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية، السفير لقمان الفيلي، مركز الرافدين للحوار، 2019.

2- القضايا الناشئة والعلاقات الإقليمية:

من عام 2005 إلى عام 2010، عانى العراق من الصراع الطائفي وعدم الاستقرار الداخلي، ممّا أثر على فعالية سياسته الخارجية، وقد اتّبعت وزارة الخارجية استراتيجية متوازنة، في محاولة لتعزيز العلاقات مع كل من القوى الإقليمية والحلفاء الغربيين، ولكن النزاعات الإقليمية مثل التوترات مع الكويت بشأن مشروع ميناء مبارك الكبير أبرزت الصعوبات في حل القضايا القديمة.

3- أزمة داعش والتعاون الإقليمي:

بين عامي 2014 و2017، أثر ظهور داعش بصورة كبيرة على العلاقات الخارجية للعراق، وعملت الوزارة على تأمين المساعدات العسكرية والمالية الدولية لمكافحة داعش، حيث ركزت دبلوماسية العراق على تعزيز التعاون الإقليمي، وخاصة مع إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، لمعالجة الأزمة، كما أكدت هذه الفترة على محاولات العراق تقديم نفسه كقوة موحدة في المنطقة.

4- الاستقرار والدبلوماسية الاقتصادية:

من عام 2018 إلى عام 2024، شهد العراق تحولاً نحو الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة الإعمار، مع التركيز على جذب الاستثمار وإعادة بناء بنيته التحتية، إذ تحسنت العلاقات مع دول الخليج، كما يتضح من مبادرات مثل التعاون في مجال الطاقة مع المملكة العربية السعودية والكويت، ومع ذلك، استمرت التحديات بسبب عدم الاستقرار السياسي والفساد والتأثيرات الخارجية، ولكن قدرة العراق على العمل كوسيط محايد في الصراعات الإقليمية أصبحت حجر الزاوية في نهجه الدبلوماسي، بهدف تعزيز مكانته في السياسة في الشرق الأوسط.

الدور الحالي والديناميكيات المؤسسية

اليوم، تتولى وزارة الخارجية العراقية مهمة إدارة العلاقات الدولية للبلاد، وتمثيل العراق في المنتديات العالمية، وحماية مصالحه في الخارج، ومع وجود سفارات وقنصليات وممثليات في أكثر من 80 دولة والرغبة في زيادة التمثيل الدبلوماسي للعراق في بلدان أخرى؛ تعمل الوزارة كقناة أساسية للتفاعلات الدبلوماسية العراقية، وتشمل مجالات التركيز الرئيسة الدبلوماسية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي، والترويج الثقافي، والشراكات لمكافحة التحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ، ويجري كل ذلك تحت مظلة مبدأ التوزان الذي اعتمده العراق في سياسته الخارجية بعد مرحلة إقرار الدستور عام 2005[6].

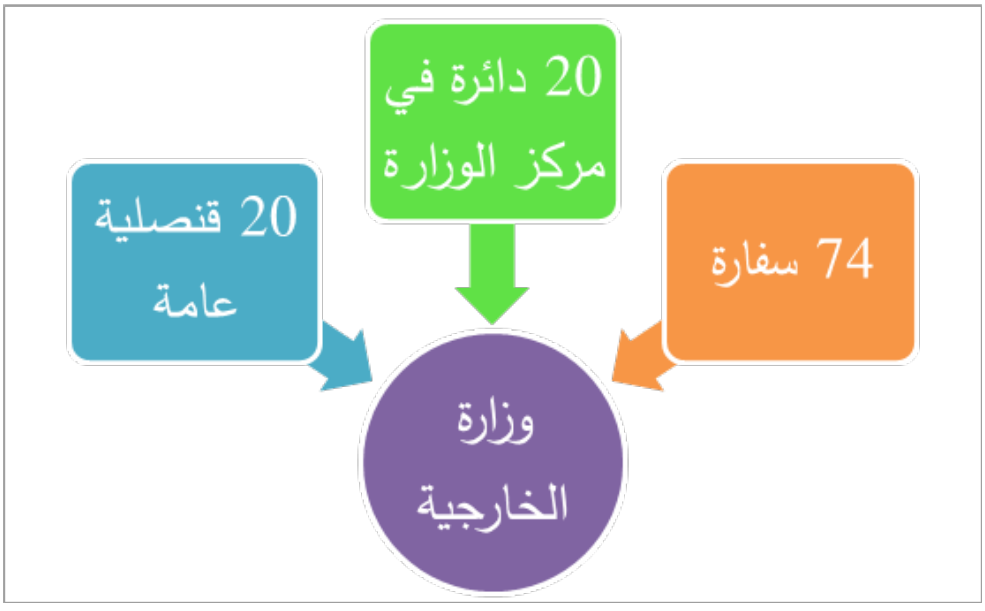

شكل رقم (1): يوضح أعداد السفارات والقنصليات العامة ودوائر وزارة الخارجية[7]

6 - السياسة الخارجية العراقية. التوازن الهش، إحسان الشمري، ترينذز للبحوث والاستشارات، منشور على الرابط الآتي: https://2u.pw/kerrs2Xy.

7 - المصدر هو موقع وزارة الخارجية العراقي على الرابط: www.mofa.gov.iq.

تواجه الوزارة -على الرغم من شبكتها الواسعة- تحديات داخلية، مثل البرامج التي تعاني من نقص التمويل، والبنية الأساسية القديمة، وعدم الكفاءة البيروقراطية، والنقص الواضح في ملاك السفراء، وتُعيق هذه النقاط البنيوية قدرتها على الاستجابة للتطورات العالمية السريعة وتأكيد النفوذ الدبلوماسي العراقي بصورة فعالة، خصوصاً حين يتعلق الأمر بأعداد السفراء الذين يُعتبرون الخط الأول والمحرك الأساس لعمل وزارة خارجية، باعتبارهم الواجهة الأهم للوزارة وهم ممثلوها لدى الدول الأخرى، فضلاً عن الحاجة لوجودهم في قيادة مركز الوزارة في بغداد وترؤس دوائر الوزارة المختلفة وفقاً لقانون الوزارة، كما أن ضعف التدريب المتخصص للدبلوماسيين في المجالات الناشئة مثل الأمن السيبراني، ومفاوضات المناخ، والدبلوماسية العامة يحدُّ من قدرة الوزارة على التكيُّف مع الاحتياجات المعاصرة.

من المهم أن نُشير إلى الخطوات التي نُفذت للتغلب على تحدي نقص السفراء؛ حيث تُبذل وزارة الخارجية حالياً جهوداً مختلفة لضمان تيسير عملية تعيين العدد المتبقي المطلوب من السفراء، سواء عبر الترشيح المسلكي من كوادرها، أو عبر الترشيح السياسي.

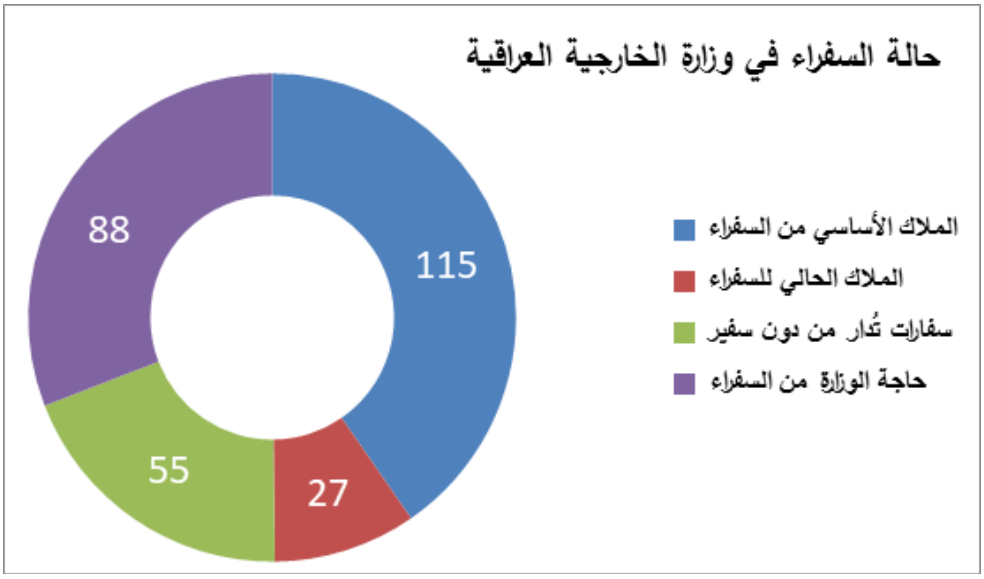

شكل رقم (2): يوضح أعداد السفراء وحاجة الوزارة من السفراء[8]

8 - نفس المصدر أعلاه.

التحديات المعاصرة في الشؤون الخارجية

إن البيئة الجيوسياسية للعراق تقدم مجموعة فريدة من التحديات التي يجب على الوزارة التغلب عليها، ومن بين هذه التحديات الرئيسة الآتي:

1- التوتُّرات الإقليمية: إن موقع العراق المركزي في الشرق الأوسط يضعه عند مفترق طرق المصالح الإقليمية المتنافسة، وخاصة تلك التي تشمل إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ودول الخليج، وتتطلب إدارة هذه العلاقات دبلوماسية دقيقة تحمي سيادة العراق مع تعزيز الأُطر التعاونية.

2- إعادة الإعمار بعد الصراع والمصداقية الدولية: لقد أدَّت عقود من الصراع إلى تآكل البنية الأساسية للعراق وإجهاد سمعته العالمية، وتلعب الوزارة دوراً حاسماً في تأمين المساعدات الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي وبناء الشراكات لإعادة الإعمار، يرافق هذا هاجس إظهار الشفافية والمساءلة والاستقرار كأمر ضروري لإعادة بناء الثقة بين الحلفاء العالميين.

3- تحولات القوة العالمية: أدى صعود الصين والهند وغيرهما من القوى الناشئة إلى إعادة تشكيل التحالفات العالمية، ويجب على العراق في ظل هذا الصعود المستمر أن ينوع مشاركاته الدبلوماسية للاستفادة من هذه التحولات، وموازنة الشراكات التقليدية مع الفرص الجديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

4- القضايا العابرة للحدود الوطنية: تتطلب التحديات العالمية مثل تغير المناخ والهجرة والأمن السيبراني استجابات دولية منسقة، ولا شك أن المشاركة النشطة للعراق في هذه الساحات أمر حيوي لتأمين الدعم الفني والتمويل والحلول التعاونية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن قدرة الوزارة الحالية على معالجة هذه القضايا تبدو محدودة إلى حدٍ ما.

5- القيود المحلية: يؤثر عدم الاستقرار السياسي والتوترات الطائفية والفساد داخل العراق على قدرة الوزارة على عرض سياسة خارجية موحدة، ولا يزال ضمان التماسك بين الأولويات المحلية والالتزامات الدولية يُشكل تحدّياً مستمراً.

الخيارات الاستراتيجية للإصلاح

للتعامل مع هذه التحديات وتعزيز فعالية الدبلوماسية العراقية، ينبغي للوزارة أن تنظر في الاستراتيجيات التالية:

1- تحديث البنية التحتية الدبلوماسية: إنَّ الاستثمار في المنصّات الرقمية للاتصال الدبلوماسي، وترقية مرافق السفارات، وتبنّي الحلول القائمة على التكنولوجيا؛ يمكن أن يُحسِّن من الكفاءة التشغيلية للوزارة، ويمكن لمبادرات الدبلوماسية الإلكترونية، مثل المنتديات الافتراضية وحملات التوعية الرقمية، أن تُعزّز الحضور العالمي للعراق على مختلف الصُّعد.

2- تعزيز رأس المال البشري: تُعد برامج التدريب الشاملة للدبلوماسيين في التفاوض وإدارة الأزمات والقضايا العالمية الناشئة ضرورية، ويمكن للتعاون مع المنظمات الدولية والجامعات الرصينة أن يوفر الوصول إلى أفضل الممارسات والخبرات.

3- توسيع جهود الوساطة الإقليمية: يمكن للعراق الاستفادة من موقعه الفريد للتوسط في النزاعات الإقليمية، والترويج لنفسه كطرفٍ محايد ملتزم بالاستقرار، ويمكن لاستضافة الحوارات ومؤتمرات السلام في بغداد أن تعزز هذا الدور وتعزز مكانة العراق الدبلوماسية.

4- تعزيز الدبلوماسية الثقافية: يُقدم التاريخ الغني والتراث الثقافي للعراق أدوات قوية للقوة الناعمة، لأن المبادرات مثل التبادلات الثقافية والشراكات الأكاديمية والمعارض الدولية قادرة على إعادة تشكيل تصورات العراق وتعزيز حُسن النية.

5- تنويع الشراكات الدولية: إن بناء علاقات أوثق مع الاقتصادات الناشئة، وخاصة في آسيا وأفريقيا، من شأنه أن يخلق فرصاً اقتصادية ودبلوماسية جديدة، كما أن المشاركة في الأُطر المتعددة الأطراف مثل مبادرة الحزام والطريق أو منتديات الاتحاد الأفريقي وغيرها من شأنها أن توسع من نطاق العراق العالمي.

6- اعتماد نهج قائم على البيانات: إن استخدام البحوث والتحليلات لإعلام القرارات السياسية يضمن أن العلاقات الخارجية للعراق تستند إلى الأدلة، فضلا عن أن إنشاء وحدة بحثية أو مركز معلومات متخصص داخل الوزارة من شأنه أن يوفر رؤىً حول الاتجاهات العالمية ويُوصي باستراتيجيات منطقية حيوية قابلة للتنفيذ.

ربط التحديات بالفرص

إن وزارة الخارجية العراقية يمكنها تحويل الدور العالمي للعراق من دور تفاعلي إلى دور استباقي، ومن خلال معالجة أوجه القصور البنيوية، وتعزيز التعاون الإقليمي، والاستفادة من الأصول الثقافية للعراق، يمكن للوزارة أن تُعزز موقف العراق في عالم متعدد الأقطاب على نحو متزايد، وتضعه في مصاف الدول المهمة المؤثرة إقليمياً ودولياً.

إن محور هذا التحول هو مواءمة السياسة الخارجية العراقية مع أولوياتها الداخلية، فالاستقرار في الداخل يُعزز المصداقية في الخارج، في حين تدعم الشراكات الدولية الفعالة أهداف التنمية المحلية، وتؤكد هذه العلاقة الدورية على دور الوزارة كجسر بين التطلعات الداخلية العراقية والفرص الخارجية.

التوصيات

1- تعزيز البنية التحتية الدبلوماسية: لتحسين الكفاءة التشغيلية، يجب على العراق تحديث بنيته التحتية الدبلوماسية، ويشمل ذلك ترقية مرافق السفارات في جميع أنحاء العالم، وتنفيذ أنظمة الاتصالات الرقمية الآمنة، وتبني أدوات الدبلوماسية الإلكترونية، وستعمل هذه الاستثمارات على تبسيط التفاعلات الخارجية للعراق وزيادة الاستجابة للتطورات العالمية، ويتم ذلك من خلال الخطوات العملية الآتية:

- تخصيص ميزانية خاصة لترقية البنية التحتية في جميع السفارات ومنشآت الوزارة.
- تطوير المنصات الرقمية المركزية الحالية لإدارة الخدمات القنصلية والمراسلات الدبلوماسية، بما يضمن أداءً مواكباً للتطور التكنلوجي الراهن.
- إنشاء بروتوكولات الأمن السيبراني لحماية الاتصالات الحسّاسة.

2- بناء القدرات المؤسسية: يتعين على الوزارة التركيز على التدريب وبناء القدرات لموظفيها الدبلوماسيين، بما في ذلك تزويد الدبلوماسيين بالخبرة في التفاوض والوساطة والأولويات العالمية الناشئة مثل دبلوماسية المناخ والأمن السيبراني والدبلوماسية الاقتصادية، من خلال الشراكة مع المنظمات الدولية من أجل برامج تدريبية مخصصة، وتحسين وتطوير ورقمنة عمليات معهد الخدمة الخارجية لضمان توفير تعليم مستمر لمسؤولي الخدمة الخارجية وموظفيها يرقى إلى مستوى الحاجة والتطورات المتنامية.

3- تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال الوساطة: نظراً لموقع العراق الفريد في الشرق الأوسط، وفاعليته الإقليمية والدولية المتصاعدة، يجب على الوزارة أن تتبنى دوراً استباقياً في التوسط في النزاعات الإقليمية وتعزيز الحوار بين الدول المجاورة، ويمكن للعراق أن يضع نفسه كمكان محايد لمحادثات السلام والمبادرات التعاونية التي كان قد بادر بالفعل ببعضها، ويمكن الاسترشاد بالخطوات العملية الآتية لإنجاز ذلك:

- تنظيم منتديات ومؤتمرات وملتقيات إقليمية سنوية أو نصف سنوية في بغداد لمعالجة التحديات المشتركة، مثل أمن المياه ومكافحة الإرهاب والتغير المناخي.
- الاستفادة من العلاقات التاريخية لتسهيل المحادثات الثنائية بين الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسة مثل المملكة العربية السعودية وإيران.
- إنشاء فريق وساطة وفريق تفاوض دائم متخصص داخل الوزارة وضمان منحه صلاحيات وإمكانات وأدوات واسعة ليركز على الإسهام في حل النزاعات وبناء استراتيجيات التدخلات الإقليمية والدولية.

4- توسيع الدبلوماسية الاقتصادية: إن الشراكات الاقتصادية ضرورية لإعادة إعمار العراق وتنميته، ولذا يجب على الوزارة أن تعمل بنشاط على تعزيز الاستثمار الأجنبي، والاتفاقيات التجارية، والتعاون في مجال الطاقة مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من خلال تعيين ملحقين اقتصاديين في السفارات الرئيسة الأكثر أهمية والمهمة لجذب الاستثمارات، وتحسين العلاقات الحالية مع المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والترويج لفرص إعادة إعمار العراق في المنتديات الاقتصادية العالمية.

5- تبني الدبلوماسية الثقافية: يمتلك العراق تراثاً ثقافياً وتاريخياً غنياً، وهو تراث يمكن أن يكون بمثابة حجر الزاوية لاستراتيجية القوة الناعمة، وينبغي للوزارة أن تطور مبادرات لعرض مساهمات العراق في الحضارة العالمية ودوره المهم فيها، عبر إطلاق برامج التبادل الثقافي التي تشمل الفن والموسيقى والأدب بمختلف صنوفه والتعاون الأكاديمي، وتنظيم المعارض والأحداث التي تسلط الضوء على تاريخ بلاد ما بين النهرين في أماكن دولية، واستخدام مواقع التراث العالمي لليونسكو في العراق كنقاط محورية لحملات السياحة الثقافية.

6- تنويع المشاركات الدولية: مع الحفاظ على التحالفات التقليدية، يجب على العراق توسيع آفاقه الدبلوماسية من خلال التعامل مع القوى الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تعمل الشراكات المتنوعة على تقليل الاعتماد وتعزيز النفوذ العالمي للعراق، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوات محورية تتمثل بإعطاء الأولوية للزيارات رفيعة المستوى إلى دول مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا على سبيل المثال لا الحصر، وتعزيز الوجود في المبادرات المتعددة الأطراف المهمة -مثل مبادرة الحزام والطريق- للتعاون المتنوع، وإنشاء قنصليات عامة في المناطق غير الممثلة لتعزيز وتنمية العلاقات المحلية في أقاليم أو محافظات الدول التي يمتلك العراق في عواصمها تمثيلاً دبلوماسياً.

7- تعزيز الشفافية والمساءلة: لإعادة بناء الثقة دولياً، يجب على العراق إظهار الشفافية في تعاملاته الخارجية والتمسك بالمعايير الدولية للحوكمة، من خلال نشر تقارير سنوية تُفصل أنشطة الوزارة وإنجازاتها، وإنشاء آلية تدقيق داخلي لمراقبة استخدام الأموال الدبلوماسية، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني لتعزيز المساءلة في مبادرات السياسة الخارجية.

8- معالجة التحديات العالمية بصورة تعاونية: يجب على العراق أن يساهم بنشاط في المبادرات العالمية التي تعالج تغير المناخ والهجرة والصحة العامة، فالمشاركة المتعددة الأطراف تُعزز مكانة العراق الدولية وتفتح السبل للدعم الفني والمالي، مستثمراً بذلك الدعوة إلى تمويل المناخ للدول المعرضة للخطر في مؤتمرات الأطراف، والتعاون مع المنظمات الدولية لمعالجة قضايا الهجرة واللاجئين، والانضمام إلى مبادرات الصحة العالمية لمكافحة الأوبئة وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية.

9- تعزيز صنع السياسات القائمة على البيانات: تتطلب السياسة الخارجية الفعالة بيانات وتحليلات دقيقة وموثوقة، ولذا، فإن إنشاء وحدة بحثية أو مركز معلومات داخل الوزارة سيسمح باتخاذ قرارات مستنيرة منطقية مستندة إلى الأدلة والبيانات، ويمكن تحقيق ذلك بنجاح في حال قامت الوزارة بتطوير قاعدة بيانات للاتجاهات الاقتصادية والسياسية والأمنية العالمية، وعملت على إجراء تقييمات منتظمة للشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، واعتمدت على استخدام تحليلات البيانات للتنبّؤ بالفرص والمخاطر الدبلوماسية.

10- مواءمة السياسات الداخلية والخارجية: لضمان الاتساق، يجب على العراق دمج أهداف سياسته الخارجية مع الأولويات المحلية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والأمن والتماسك المجتمعي، من خلال التشاور بانتظام مع الوزارات الحكومية الأخرى لمواءمة الأهداف، وإشراك اللجان البرلمانية في صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية، وتشجيع المناقشة العامة حول قضايا السياسة الخارجية لبناء الإجماع الوطني.

الخاتمة

يقف العراق اليوم عند مفترق طرق حيث لا يُعد تنشيط وزارة الخارجية مجرد ضرورة بيروقراطية بل خطوة محورية في إعادة تشكيل صورته ونفوذه العالميين، وحيث تتمتع وزارة الخارجية بإرث يمتد إلى مائة عام، فهي تمتلك القدرة على أن تكون الجسر بين تطلعات العراق وواقعه، رمزاً للوحدة والقوة والطموح على الساحة الدولية.

تستعرض هذه الورقة بعرض سريع وشامل مشهد تطور الدبلوماسية العراقية من حالة العُزلة إلى حالة المشاركة الحذرة، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الأولويات الداخلية والضغوط الخارجية التي ترافق وضع العراق الجديد، الباحث عن التنمية والبناء وإعادة الإعمار والداعي إلى حالة السلام الدولي والاستقرار.

كما سلطت هذه الورقة الضوء على التحديات التي تواجه الوزارة واقترحت مسارات قابلة للتنفيذ لتحويلها إلى مؤسسة ديناميكية قادرة على معالجة التعقيدات الجيوسياسية المعاصرة، ومن خلال تحديث بنيتها التحتية، وتعزيز قدراتها الدبلوماسية، وتبني استراتيجيات تقدمية في الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية؛ يمكن للعراق استعادة دوره كقائد في المنطقة وشريك محترم عالمياً.

إن الطريق أمام وزارة الخارجية محفوف بالتحديات، لكن الفرص أعظم، ومع الرؤية والالتزام والموارد الصحيحة، لا تستطيع الوزارة أن تتنقل بين أولوياتها المباشرة فحسب، بل وأيضاً أن تبتكر حلولاً رائدة للتحديات والتغيرات العالمية، كما أن نجاحها يعتمد على قدرتها على التكيُّف مع هذه التغيرات والبقاء مستجيبةً للتحديات الديناميكية للقرن الحادي والعشرين.

إن التوصيات التي تم تحديدها في هذه الورقة ليست مجرد خطوات فحسب، بل هي أُسس يمكن للعراق أن يبني عليها مستقبله - مستقبلاً يتميز بالسلام والازدهار والمكانة البارزة في النظام العالمي، في وقت يُعتبر هو الوقت المناسب لاتخاذ إجراءات جريئة وجهود مستدامة وتفاني لا يتزعزع لضمان صدى صوت العراق بقوة في محفل الأمم.

إن من الضروري ترجمة الأفكار والتوصيات المقدمة في هذه الورقة السياسية إلى خطوات عملية لتعزيز دور وفعالية وزارة الخارجية العراقية، حيث تؤكد هذه الدعوة إلى العمل على الحاجة الملحة إلى معالجة التحديات الحالية، وتعزيز الابتكار في الممارسات الدبلوماسية، وتنفيذ الإصلاحات التي تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للعراق، وعبر القيام بهذه الخطوات، يمكن للعراق تعزيز مكانته على الساحة العالمية، وتسخير إمكانات تاريخه الدبلوماسي، وتشكيل مستقبل متجذر في النفوذ والمرونة والمشاركة الدولية البناءة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org